# «اتحاد العقاريين»: لا نية للإعفاء أو التخفيض لمستأجري السكني والاستثماري

قال أمين سر اتحاد العقاريين إن الاتحاد أبدى رأيه فيما يخص الاقتراح بقانون المقدم من قبل نواب في مجلس الأمة.

وأوضح قيس الغانم أن اللجنة التشريعية في المجلس، قسمت الأمر إلى شقين، الأول ضرورة دفع المستأجرين في القطاعين الاستثماري والسكني للإيجارات، لانتفاعهم بالعين المؤجرة.

أما في الشق الثاني، فاتفقت اللجنة والاتحاد على اعتماد المبدأ الحكومي في التعامل مع مستأجري القطاع التجاري والصناعي والمكاتب، القاضي بخفض الدولة 50 بالمائة من القيمة الإيجارية لمستأجري أملاكها لأشهر أزمة تعطيل الأعمال.

وأضاف الغانم: بذلك، فإن المستأجرين في قطاعات العقار التجاري والصناعي والمكاتب سيدفعون نصف القيمة الإيجارية، لأنهم لم يستفيدوا من العين المؤجرة، لكنها مستغلة عبر وضع معداتهم وأغراضهم فيها، كما أن الملاك يدفعون مصاريف الصيانة والحراسة والكهرباء والماء.

### مع مراقبة بيانات المخزونات الأميركية

# النفط يتراجع 2 بالمئة.. والكويتي إلى 35.33 دولار للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 2.19 دولار، ليصل إلى 35.33 دولار، مقابل 37.52 دولار يوم الاثنين الماضي، وذلك وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وشهدت أسعار الخام جلسة متقلبة مع تطورات تتعلق بالمعروض وبالتزامن مع إشارات التخفيف التدريجي لقيود الإغلاق التي خلفها وباء كورونا.

وعالمياً، تراجعت أسعار النفط بنحو 2 بالمائة خلال تعاملات اليوم الأربعاء، مع مراقبة المستثمرين بيانات المخزونات الأمريكية الرسمية.

وأظهرت بيانات من معهد البترول الأميركي أن مخزونات النفط الخام سجلت زيادة حادة الأسبوع الماضي بينما تراجعت مخزونات البنزين. وقفزت مخزونات الخام 8.4 مليون برميل على مدار الأسبوع المنتهي في الخامس من يونيو لتصل إلى 539.4 مليون برميل بينما كانت توقعات المحللين تشير إلى انخفاض قدره 1.7 مليون برميل.

وقال معهد البترول إن مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينج بولاية أوكلاهوما انخفضت 2.3 مليون برميل. ووفقا لبيانات المعهد، هبطت مخزونات البنزين 2.9 مليون برميل بينما كانت محللون قد توقعوا زيادة قدرها 71 ألف برميل.

وزادت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، 4.3 مليون برميل بينما كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع قدره ثلاثة ملايين برميل.

وأظهرت البيانات أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام ارتفعت الأسبوع الماضي بمقدار 1.6 مليون برميل يوميا.

وتلقى الذهب الأسود الدعم من تمديد اتفاق تحالف «أوبك+» مؤخراً، لكن المكاسب جاءت محدودة مع إعلان السعودية والكويت والإمارات عدم الاستمرار في التخفيضات الطوعية البالغة 1.18 مليون برميل يومياً لما بعد الشهر الجاري.

انخفض سعر العقود المستقبلية لخام برنت القياسي تسليم شهر أغسطس بنسبة تزيد عن 1.5 بالمائة مسجلاً 40.55 دولار للبرميل.

كما تراجع سعر العقود الآجلة لخام نايمكس الأمريكي تسليم شهر يوليو بنحو 2 بالمائة إلى 38.17 دولار للبرميل. وكانت أسعار خامي برنت ونايمكس صعدا لأعلى مستوياتهما في ثلاثة أشهر يوم الإثنين، لكن الأسعار شهدت تقلبات قوية في تعاملات الأمس قبل أن ترتفع 2 بالمائة عند التسوية.

### بعد 4 جلسات من الصعود

# البورصة تعاود التراجع والمؤشر العام يفقد 77.69 نقطة

اغلقت بورصة الكويت تعاملاتها جلسة امس الاربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 77.69 نقطة ليبلغ مستوى 5083.10 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.51 في المئة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 317.7 مليون سهم عبر 14478 صفقة نقدية بقيمة بلغت 72.21 مليون دينار (نحو 245.5 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 36.33 نقطة ليبلغ مستوى 4202.11 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.86 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 142.9 مليون سهم تمت عبر 5291 صفقة نقدية بقيمة 9.5 مليون دينار (نحو 32.3 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الاول 98.37 نقطة ليبلغ مستوى 5529.73 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.75 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 174.8 مليون سهم تمت عبر 9187 صفقة بقيمة 62.6 مليون دينار (نحو 212.8 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 53.48 نقطة ليبلغ مستوى 4103.47 نقطة بنسبة هبوط بلغت 1.29 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 114.4 مليون سهم تمت عبر 4088 صفقة نقدية بقيمة 7.8 مليون دينار (نحو 26.5 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فجيرة أ) و(كامكو) و(مراكز) و(السور) اما شركات (اهلي متحد) و(الدولي) و(خليج ب) و(بيتك) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (المصالح ع) و(خليج ب) و(ابار) و(وربة ت) الأكثر انخفاضا.

وكانت القيمة السوقية للبورصة الكويتية قد ارتفعت 2.92 بالمائة على مدار الجلسات الـ4 الماضية، بدعم من الصعود الجماعي المتواصل لمؤشراتها لتصل إلى مستوى هو الأعلى خلال 3 أشهر.

وساهم الصعود المتواصل للبورصة الكويتية منذ آخر تراجع يوم الأربعاء الماضي ليُضيف إلى البورصة مكاسب سوقية بنحو 834 مليون دينار (2.72 مليار دولار)، حيث بلغت القيمة السوقية آنذاك 28.568 مليار دينار (92.98 مليار دولار). وجاء ارتفاع القيمة السوقية للبورصة الكويتية في الجلسات الأخيرة بالتزامن مع التحسن الملموس في أسعار النفط، بالإضافة إلى وصول أسعار الأسهم القيادية تحديداً إلى مستويات مغرية وجاذبة استفاد المستثمرون منها ليقوموا بعمليات إعادة الشراء وتأسيس مراكز استثمارية جديدة على غالبية تلك الأسهم.

# اتحاد المصارف يقرر عدم توزيع أرباح نقدية لمساهمي البنوك للعام 2020

أعلن اتحاد مصارف الكويت عدم توزيع أرباح نقدية على مساهمي البنوك لعام 2020، في ظل أزمة كورونا المستجد.

وقال الاتحاد في بيان أمس الأربعاء، إن عدم توزيع أرباح على مساهمي البنوك عن عام 2020 يهدف إلى تعزيز قدرات القطاع المصرفي للقيام بدور الوساطة المالية وضمان انسياب السيولة واستمرار دوران عجلة العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية لحين تجاوز الظروف الحرجة بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وأوضح الاتحاد في البيان أن هذا الإعلان يأتي عقب لقاءات دورية مع بنك الكويت المركزي لمتابعة شؤون القطاع وتعزيز متانته في ظل تداعيات الجائحة وآثارها التي تطال جميع القطاعات الاقتصادية.

وبين أن هذا الإعلان يأتي تماشياً مع معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية والتي تتطلب في مقابل تخفيف المتطلبات الرقابية على القطاع المصرفي التي طبقها بنك الكويت المركزي لمواجهة الأزمة بأن تقوم البنوك بإجراءات موازية لاسيما في مجال المحافظة على مستويات السيولة الكافية لمنح التمويل في مثل هذه الظروف. وأفاد بأن البنوك الكويتية انتهجت على مدى عقد كامل سياسات استباقية بناءً على توجيهات البنك المركزي ما أثمر بناء مصدات تحوطية مكنتها من مواجهة الأزمة من موضع قوة وأتاحت لها القيام بدور حيوي في مساندة القطاعات الاقتصادية والمساهمة في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني ودعم جهود عبور الأزمة والتعافي الاقتصادي. وأشار الاتحاد إلى أن هذا التوجه سوف يساهم في دعم التصنيف الائتماني للبنوك الكويتية ويعزز قوة مراكزها الائتمانية فضلاً عن أن ذلك يتوافق مع التوجه العالمي المطبق لمواجهة تداعيات (كورونا) على مختلف القطاعات الاقتصادية.

# «التجارة» تحصد 50 ألف دينار رسوماً للكشف عن المعادن الثمينة

كشفت وزارة التجارة والصناعة أن فريق عمل إدارة المعادن الثمينة حصّل رسوماً بقيمة 50 ألف دينار نتيجة فحصه للمعادن الثمينة، وذلك خلال فترة تعطيل العمل في وزارات الدولة الرسمية لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19).

وقالت الوزارة في بيان صحفي، إن إدارة المعادن الثمينة قدمت خدمات للمراجعين من أفراد وشركات وورش سواء بمقر الإدارة الرئيسي أو المنافذ الجوية بالمنطقة الجمركية في الفترة ما بين 15 مارس إلى 18 مايو 2020.

وأشارت إلى أن إجراء فريق العمل كشف عن 71 معاملة مشغولات ثمينة، بالإضافة إلى فحص ودمغ 394 معاملة، و23 معاملة إفراج عن الموازين والمقاييس والعمل على 683 معاملة إفراج جمركي، موضحة بأن هناك 13 معاملة مطابقة وفحص (المستهلكين).

وأكدت «التجارة» في البيان أن كافة قطاعاتها تقوم بالدور المنوط لديها خلال الفترة الماضية وتطبيق القانون على من يحاول استغلال الأزمة لمصالحه الشخصية.

# «المركزي الإماراتي» يتوقع انتعاش الاقتصاد بالنصف الثاني

توقع مصرف الإمارات المركزي أن يبدأ انتعاش النشاط الاقتصادي الإماراتي في النصف الثاني من العام 2020.

وشهدت الأنشطة الاقتصادية في الربع الأول من 2020 تحركات متباينة حيث جاء أداء الاقتصاد الإماراتي جيدا خلال الشهرين الأولين من العام.

وأكد المصرف، في تقرير المراجعة عن الربع الأول من العام 2020 الذي أصدره أمس الأربعاء، أنه من المرجح أن يؤثر برنامج الدعم الموجه من جانب المصرف المركزي وحزم التحفيز الاقتصادي التي أعلنتها الحكومات المحلية بشكل إيجابي على مؤشر مديري المشتريات وأسعار العقارات والتوظيف ونمو الائتمان مع تأثير إيجابي على الشعور العام.

وأوضح المصرف المركزي أن متوسط انتاج الإمارات من النفط سيبلغ 2.984 مليون برميل يوميا خلال العام 2020 وذلك تماشياً مع اتفاق أوبك +.

من جانب آخر، اظهر تقرير المصرف المركزي أن سوق العمل في دولة الإمارات شهد نشاطا خلال الربع الأول من العام 2020، حيث زاد التوظيف في القطاع الخاص بنسبة 1.3 % على أساس ربع سنوي و2 % على أساس سنوي في الربع الأول من العام مقارنة بزيادة قدرها 0.3 % و0.2 % على التوالي في الربع السابق.

وبلغت الوظائف في القطاع الخاص 5.1 مليون موظف حيث تمت إضافة 64 ألف وظيفة جديدة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري.

وفي عام 2019، زادت وظائف القطاع الخاص بما يتماشى مع الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني حيث بلغ معامل الارتباط بين زيادة الوظائف وزيادة الناتج غير النفطي 70% في الفترة الأخيرة.

وزادت الوظائف في قطاع العقارات وخدمات الأعمال والقطاعات الأخرى على أساس سنوي في الربع الأول بنسبة 7.1% و11.3% مقابل 6.35 و10.5% في الربع السابق.

### وزير الصناعة: النظام الجديد يستهدف رفع مساهمة القطاع باقتصاد المملكة

# السعودية تقر نظاماً جديداً للاستثمار بقطاع التعدين

بندر الخريف

أكد وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر الخريف، موافقة مجلس الوزراء على نظام الاستثمار التعديني الجديد الذي يعد بدعم من قيادة المملكة، واحدًا من أهم مبادرات الاستراتيجية الشاملة للتعدين والصناعات المعدنية في الaa سعودية.

وقال الخريف بتصريح صحافي، إن نظام الاستثمار التعديني الجديد يشتمل على 63 مادة، ومن المنتظر أن يحقق في المستقبل القريب نقلة نوعية لقطاع التعدين والصناعة المعدنية في المملكة بما يحقق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في المملكة والتي تقدر قيمتها في مواقع التمعدن بحوالي 5 تريليون ريال.

وتوقع أن يرفع قطاع التعدين مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 240 مليار ريال، وأن يساهم في خفض الواردات بحوالي 37 مليار ريال، وأن يولد أكثر من 200 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة بحلول عام 2030.

وأضاف أن نظام الاستثمار التعديني، يعد من أبرز أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية وهو من أهم البرامج التي من شأنها المساهمة في إيجاد بيئة استثمارية جاذبة في قطاع التعدين تحقيقاً لمستهدفات رؤية المملكة 2030.

وقال إن من بين مرتكزات استراتيجية التعدين والصناعة المعدنية ومبادراتها المتعددة حوكمة القطاع وتعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين بالقطاع، وهي أمور كفلها نظام الاستثمار التعديني الجديد.

وأشار إلى أهداف أخرى لنظام الاستثمار بالتعدين، منها تحقيق الاستدامة للقطاع من خلال الاهتمام الكبير الذي أولاه النظام للمحافظة على البيئة ومراقبة وتحقيق الامتثال للوائح البيئة والصحة والسلامة للعاملين في القطاع والمجتمعات المحلية وتحفيزهم على المشاركة، ما سيؤدي، بطبيعة الحال، إلى تحقيق منافع مجتمعية جمة تُسهم في تنمية المناطق المجاورة للمشاريع التعدينية.

وأضاف أن من بين أهم التعديلات في النظام الجديد إنشاء صندوق التعدين لضمان وجود التمويل المستمر للقطاع ودعم أنشطة برامج المسح الجيولوجي والاستكشاف، الأمر الذي سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتسارع عجلة الأنشطة في هذا المجال وبالتالي تحقيق مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

# «موديز» تضيف 2.7 بالمئة إلى العجز المالي لـ16 دولة مصدرة للنفط

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتماني، في تقرير صدر، إن العجز المالي لنحو 16 دولة مصدرة للنفط، سيزيد بـ2.7% العام الجاري بعد أن خفضت توقعاتها لمتوسط سعر خام برنت بـ8 دولارات إلى 35 دولارا للبرميل، كما توقعت أن يزيد العجز في ميزان المعاملات الجارية بنحو 3.9%.

وأشارت في تقرير لها إلى أن تلك التوقعات تمثل التأثير المباشر لتراجع أسعار النفط دون الأخذ في الاعتبار تأثير وباء كورونا المستجد على الاقتصاد.

ووفقا لبيانات موديز، فإن العراق سيكون من أكبر المتأثرين من تخفيض توقعاتها لأسعار النفط، إذ أضافت الوكالة 6.8% إلى عجز موازنتها المتوقع للعام الجاري، و5.8% العام المقبل. وأضافت أيضا 3.7% إلى العجز المالي لقطر العام الجاري والنسبة ذاتها العام المقبل. وكانت النسبة المضافة لعجز موازنة السعودية أقل وبلغت 3.3% العام الجاري و2.9% العام المقبل. وفي الإمارات، توقعت الوكالة زيادة عجز الموازنة بـ2.3% في 2020 و2.2% في 2021، نتيجة تخفيضها لأسعار النفط المتوقعة.

وأشارت الوكالة إلى أن السعودية، التي تعتمد في ثلثي إيراداتها على النفط، من المتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى 12% من الناتج المحلي الإجمالي العام الجاري، و8% العام المقبل، مقارنة بـ4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2019، وفي الوقت ذاته، ترى الوكالة أن تدهور الأوضاع المالية قد يتراجع إذا ما طبقت الحكومة كامل التدابير التي أعلنت عنها، بما في ذلك خفض الإنفاق الإضافي، وزيادة ضريبة القيمة المضافة.

وترى الوكالة أن عجز موازنة سلطنة عمان سيكون الأكبر بين الدول الـ16 المصدرة للنفط، إذ تتوقع أن يصل إلى 20% خلال العام المالي الجاري.